

## الأصول في النحو

قوله ( قسماً ) اعتراضٌ .

وجملةٌ هذا الذي يجيء معترضاً إنما يكون توكيداً للشيء أو لدفعه لأنَّه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكدُه .

واعلم أنه لا يجوز أن يعترض بين واو العطف وبين المعطوف بشيءٍ لا يجوز أن تقول : ( قامَ زيدٌ فأفوهَمَ عرموٌ ولا قامَ زيدٌ ووا عمروٌ ) .

وقد أجاز قوم الإعراض في ( ثمَّ وأوٌ ولا ) لأنَّ أوٌ ولا و ثمَّ ( يقمنَ بأنفسهنَّ ) فيقولون : ( قامَ زيدٌ ثم ووا محمدٌ ) .

ومما يلغيه الكوفيون ولا يعرفه البصريون : ( زيداً قمتُ فضربتُ ) يلغون القيام كأنهم قالوا : ( زيداً ضربتُ ) وهذا رديءٌ في الإلغاء لأن ما يلغى ليس حقه أن يكون بعد فاءٍ تعلق ما بعدها به .

قال أبو بكر : قد انتهينا إلى الموضوع الذي يتساوى فيه كتابُ الأصول وكتابُ الجمل بعد ذكر ( الذي ) والألف واللام ثمَّ لا فرق بينهما إلا أنَّ بعد التصريف زيادة المسائل فيه والجملُ ليس فيه ذلك .

ذكر الذي والألف واللام :

الإخبار بالذي والألف واللام التي في معناه : ضربٌ من المبتدأ والخبر وموضع ( الذي ) من الكلام أن يكون مع صلته صفةً لشيءٍ وإنما اضطر إلى الصفة ( بالذي ) للمعرفة لأن وصف النكرة على ضربين : مفردٌ وجملةٌ فالمفرد نحو قولك : مررتُ برجلٍ عاقلٍ وقائمٍ وما أشبه ذلك والجملة التي توصفُ بها النكرة تنقسم قسمين : مبتدأٌ وخبرٌ نحو قولهم : مررتُ برجلٍ ( أبوهٌ منطلقٌ ) وفعلٌ وفاعلٌ نحو قولك .

مررتُ برجلٍ قامَ أبوهُ فلما كانت النكرات قد توصف بالحديث والكلام التام احتيج في المعرفة إلى مثل ذلك فلم يجر أن توصف المعرفة بما توصفُ به النكرة لأن